

التكليف السادس: نقد ورقة بحثية من
حيث فروض البحث
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
دراسات نقدية ١



الدراسة بعنوان: أثر التحول الرقمي على الحقوق العينية في القانون المدني.
الباحث: يونس أحمد آدم القدال.
سنة النشر: ٢٠٢٥.

فروض البحث:

١. الفرضية الأولى: "أن التحول الرقمي أحدث أثرًا مباشرًا في آليات إثبات الحقوق العينية"
• نقاط القوة:

- واضحة ومباشرة، ترتبط بالموضوع الرئيسي للدراسة (التحول الرقمي والحقوق العينية).
- تركز على جانب محدد من الحقوق العينية (آليات الإثبات)، وهو عنصر حاسم في القانون المدني.
- نقاط الضعف:

- عبارة "أثر مباشر" عامة جدًا؛ لا توضح نوع هذا الأثر: هل هو إيجابي (تسهيل الإثبات) أم سلبي (نشوء نزاعات جديدة)؟

- لم تحدد نطاق الدراسة الجغرافي أو القانوني، وهو مهم عند التعامل مع التشريعات الرقمية.
- التحسين المقترح: "أن التحول الرقمي أثر بشكل ملموس على آليات إثبات الحقوق العينية، سواء في تسهيل الإجراءات أو ظهور تحديات قانونية جديدة في إثبات الملكية الرقمية."

٢. الفرضية الثانية: "أن النظام القانوني الحالي غير كاف لمواجهة التحديات القانونية المستجدة المرتبطة برقمنة المعاملات العينية"

• نقاط القوة:

- تبرز الحاجة إلى تطوير التشريعات، وهو محور مهم في الدراسات القانونية الحديثة.

- ترتبط بالجانب التطبيقي، مما يعطي الدراسة قيمة عملية.

• نقاط الضعف:

- العبارة عامة، لا تشير إلى أي مواد قانونية أو ثغرات محددة في النظام الحالي.

- من الأفضل توضيح ما المقصود بـ "غير كاف": هل يتعلق بعدم وجود نصوص واضحة، ضعف الحماية، أو عدم معالجة النزاعات الرقمية؟

• التحسين المقترح: "أن النظام القانوني الحالي في المملكة لا يغطي بشكل كافٍ التحديات القانونية الناتجة عن رقمنة المعاملات العينية، خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية العقارية الرقمية وإثبات الحقوق الإلكترونية."

٣. الفرضية الثالثة: "أن بعض التشريعات المقارنة قطعت خطوات أكثر تقدماً في تأمين الملكية العقارية رقمياً"

• نقاط القوة:

- تشير إلى أهمية الدراسة المقارنة، وهو عنصر علمي مهم لإثراء البحث القانوني.

- تربط البحث بالممارسات الدولية، مما يعزز البعد التطبيقي.

• نقاط الضعف:

- العبارة عامة جداً، لا تحدد أي دول أو تشريعات مقصودة، مما قد يقلل من دقة الفرضية.

- لم تذكر معيار التقدم الرقمي أو عناصره (مثل استخدام البلوك تشين، العقود الإلكترونية، السجلات الرقمية).

• التحسين المقترح: "أن بعض التشريعات المقارنة، مثل الأنظمة القانونية في الإمارات وقطر، قطعت خطوات متقدمة في تأمين الملكية العقارية رقمياً من خلال استخدام السجلات الرقمية والعقود الإلكترونية."

ثانياً: التحليل المنطقي والتسلسل

• الترتيب الحالي:

- أثر التحول الرقمي على الإثبات
- كفاية النظام القانوني الحالي
- المقارنة مع تشريعات دول أخرى
- التقييم:

- التسلسل منطقي، يبدأ بالمشكلة (أثر التحول الرقمي)، ثم يوضح القيود في النظام القانوني، وأخيراً يقدم بعداً مقارناً.

- يمكن تحسين التسلسل بصياغة متكاملة تربط كل فرضية بالتي تليها بشكل واضح:

- التحول الرقمي → أثره على الإثبات → قصور النظام القانوني → الحاجة للمقارنة الدولية → اقتراحات التحسين.

ثالثاً: التحليل اللغوي والأسلوب الأكاديمي

• اللغة:

- صريحة وواضحة، لكنها بحاجة لدقة أكبر واستخدام مصطلحات قانونية دقيقة (مثل: "الملكية العقارية الرقمية"، "إثبات الحقوق الإلكترونية")

• الأسلوب:

- يُفضل استخدام صياغة فعلية أكاديمية:

- مثال: من "أن النظام القانوني الحالي غير كاف"

- إلى: "تفترض الدراسة أن النظام القانوني الحالي لا يغطي بشكل كافٍ التحديات القانونية".

رابعًا: القيمة العلمية والتطبيقية للفرضيات:

- القيمة العلمية: الفرضيات واضحة بما يكفي لتوجيه البحث، لكنها تحتاج لتحديد عناصرها بدقة لتعزيز مصداقية النتائج الأكاديمية.
- القيمة التطبيقية: الفرضيات تشير إلى الحاجة لتطوير التشريعات، وهو جانب مهم يمكن أن يسهم في توجيه صناع القرار والممارسين القانونيين، وإضافة أمثلة مقارنة مع تشريعات دولية يزيد من مصداقية البحث ويعطيه بعدًا عمليًا ملموسًا.

من وجهة نظر الباحث أنه كان من الأفضل:

١. تحديد نطاق الحقوق العينية: التركيز على الملكية، الحيازة، أو الرهن العقاري لتحديد الفرضيات بدقة.
٢. توضيح نوعية الأثر الرقمي: هل هو إيجابي (تسهيل الإثبات) أم سلبي (ظهور نزاعات جديدة).
٣. الإشارة إلى نطاق جغرافي وقانوني محدد: مثل المملكة العربية السعودية أو دول مقارنة معينة.
٤. إضافة معايير التقدم الرقمي في المقارنة الدولية: مثل العقود الإلكترونية، السجلات الرقمية، أو استخدام البلوك تشين.
٥. صياغة الفرضيات بلغة فعلية واضحة: لتعزيز الطابع الأكاديمي والموضوعية.